



من رفع الابهام فيما احتمل من الكلام

عيسي النبهوم

كلية الاداب،جامعة عمر المختار

Doi: <https://doi.org/10.54172/5p6c7q87>

المختلص: تتناول هذه الدراسة المعنيات والاحتمالات المتعددة في اللغة العربية وتسلط الضوء على الأساليب المستخدمة للتخفيف من هذه المشكلة. تستكشف الدراسة دور الدلالة في تحليل بنية الجملة وتوارد على أهمية فهم المعنى المقصود وراء التعبيرات اللغوية. كما تبحث الدراسة في نوعين من المعاني: المعنى العاطفي والمعنى الإدراكي، وتناقش العلاقة بين الكلمات ومشتقاتها بالإضافة إلى الخصائص والصفات المرتبطة بها. تسلط الدراسة الضوء على ظاهرة التعدد المعنوي في اللغة العربية وتقدم أدوات وتقنيات، مثل الدلالة النحوية، التي تساعده في تقليل غموض المعاني المتعددة. كما تنتطرق الدراسة إلى التغطية المحدودة لهذا الموضوع في الدراسات السابقة وتوارد على ضرورة إجراء أبحاث شاملة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: المعاني المتعددة، الدلالة، التعدد المعنوي، اللغة العربية

From Thumbs Up to What It Implies in Words

Abstract: This research titled "From Thumbs Up to What It Implies in Words" examines the concept of multiple meanings in Arabic language and the methods used to mitigate this issue. The study explores the role of semantics in analyzing sentence structure and emphasizes the importance of understanding the intended meaning behind linguistic expressions. It investigates the two types of meanings: emotional and cognitive, and discusses the relationship between words and their referents as well as the characteristics and attributes associated with them. The research highlights the linguistic phenomenon of polysemy in Arabic and presents tools and techniques, such as syntactic signification, that help reduce the ambiguity of multiple meanings. It also addresses the limited coverage of this topic in previous studies and emphasizes the need for comprehensive research in this area.

Keywords: multiple meanings, semantics, polysemy, Arabic language

رفع احتمال تعدد المعنى

لم يقف نحاة العرب عند حدود الشكل في تركيب الجمل ، بل عولوا إلى جانبه على المعنى ، لأنه هو المنطلق لتحليل الجملة ، وقد تجلى ذلك في قول ابن هشام : " أول واجب للمعرب أن يفهم ما يعربه مفرداً أو مركباً " (١) " وأساس ذلك أن المعنى لا يتوصل إلى استكتناهه بالاعتماد على البنية السطحية للتركيب الاسنادي المنشود وحدها ، لأن التراكيب الاسنادية في اللغة العربية التي تميل إلى الإيجاز كثيراً ما يعتريها تحويل سواء أكان التحويل محلياً أم جذرياً " (٢) أو أنها تحمل في طياتها معاني أخرى . والمعنى في أبسط تعريف له يعني : " إيحاء الرموز اللفظية وعلاقتها النحوية إلى أشياء موجودة في العالم الخارجي ، أو إلى أفكار ووجدانات مشتركة بين الناس جميعاً " (٣) وهو ما يستوجب وجود علاقة سببية عامة بين التعبير في ظروف معينة ، وبين استجابة من ينتهي إلى تلك اللغة ، كما يتطلب أن يخضع استعمال الكلمة أو العبارة لقواعد الصحة والخطأ حسب ما يتواضع عليه أصحاب اللغة.

وقد توسع علماء اللغة في هذا المفهوم فقسموا المعنى على أساس أنواع الاستجابات التي يشيرها إلى :-

1 - معنى انفعالي : Emotional Meaning

2 - معنى إدراكي أو صفي : Cognitive Meaning

وقد سماه ايضاً او جدن Ogden ورد تشاردرز Richards في كتابهما The Ferntail Meaning (٤) " الإحالات " Meaning Of Meaning

وقد جرت العادة إلى تقسيم المعنى إلى علاقتين :-

علاقة بين الاسم والمسمى بمدلول الكلمة denotion ، وعلاقة بين الكلمة وبين خصائص الأشياء أو صفاتها بحيث تعتبر هذه الصفات بمثابة مجموع الأوصاف والعناصر التي تساعده الذهن على تحديد مفهوم معين Intention .

ومن خصائص لغتنا العربية أن تسمع تعبيرات تحتمل أكثر من معنى ، أي " أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر " (٥) .

إذا أريد رفع الاحتمال عن تعدد المعنى والنصل على معنى واحد ، فهناك أدوات وطرائق لرفع الاحتمال (٦) يحددها ما يعرف بالدلالة النحوية Santactic Signification

بغية الوصول إلى تحديد دلالة المعنى Indication Of Meaning فأما كيف ؟ ومن أين ؟ فهو ما نحن عليه ، وأرجح به أن يكون ذلك التركيب متمثلاً فيما قد يتغير - في تصور النحاة - بواسطة زيادة بعض الأدوات للتفريق بين عدد من الظواهر اللغوية

التي تليس بدونها ، بمعنى أنه قد يكون في التركيب ما يتحمل أمرين ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر بإدخال ما ينصل على المعنى المراد .

ورفع احتمال تعدد المعنى والنص على معنى معين لم يضع له النجاة باباً مخصوصاً في كتبهم ، وإنما كان - في الغالب - منصوصاً عليه في التعريفات المتعلقة بدلالة حروف المعاني :- أو في القواعد النحوية وشواهدها .

وقد تناولته بعض الدراسات القديمة والحديثة عند حديثهم عن علاقة الجملة بالمعنى وبخاصة الدلالة النحوية ولكنها كانت أمثلة محدودة وإشارات متفرقة (7)

فقصدت إلى ذلك بغية توسيع فائدتها وبيان أهميتها لتكون أعلى بالأدھان ، وأثبتت لما ورد منها بإضافة القليل إلى القليل مكتفيا بالقول المأثور : " ما لا يدرك كلہ لا یترک جله " وإنما - بهذا - لا أدعني أوفيته الحق كلہ ، وإنما أرددته أن يكون إشارة لمن يرغب في دراسته دراسة شاملة والسبيل إلى ذلك منها :-

(إلا)

قال سيبويه : " فأمّا الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق (إلا) فهو ان تدخل الاسم في شيءٍ تنفي عنه ما سواه ، وذلك قوله ما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد ، تجري الاسم مجراه إذا قلت : ما أتاني زيد ، وما لقيت زيداً ، وما مررت بزيد ، ولكنك أدخلت (إلا) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء وتنقي ما سواها " (8) .

وقال المبرد : " وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء ، لأنك إذا قلت : " جاءني زيد" ، فقد يجوز أن تكون معه غيره ، فإذا قلت : " ما جاءني إلا زيد" ، نفيت المجيء كلہ إلا مجئه " (9) .

وفي هذا يقول عبد القاهر الجرجاني : " إنما بنيت أن زيداً الفاعل له بأن نفيت المجيء عن كل من سوى زيد ، كما تصنع إذا أردت أن تنفي أن يكون قد جاء معه جاء آخر " (10) .

(إنّ)

إذا قلت : " السلام عليكم " أو " ويل له " فيحتمل هذا الدعاء ، ويحتمل الأخبار ، فإن قلت : " إنّ السلام عليكم " و " إنّ الويل له " كنت مخبراً لا داعيا ، لأنّ النواسخ لا تدخل على الجمل الدعائية (11) .

(أنّ)

وذلك إن وقعت بعد قسم ذكر فعله ولم تذكر اللام معها كقول :

رؤبة بن العجاج (12) :

أو تحلفي بربك العلي *** إني أبو ذيالك الصبي

فتتحمل همزة (أَنْ) الوجهان : الكسر والفتح ، لأنَّ الفتح والكسر منوطان بقصد المتكلم ، فإن قصد أَنْ (أَنْ) وما دخلت عليه جواب للقسم كسرتها ، وإنْ قصدت إيقاع القسم ممن وجه إليه الخطاب فتحتها ، بمعنى أنَّ المصدر المناسب حال الفتح مفعول بواسطة (نزع الخافض) أي أنه مجرور بحرف جر مقدر متعلق مع مجروره بفعل القسم ولا يكون القسم محتاجاً لجواب ، لأنَّ المطلوب إيقاع القسم ممن وجه إليه الخطاب ، أو أنَّ الجار والمجرور قد سد مسد الجواب .

(إنما)

وهي ترفع الاحتمال إذا البس تحديد الفاعل إذا قلت : " ضرب عيسى مرسى " فلا تدرى أيهما الضارب ، فهو عيسى أم موسى لتعذر حركة الإعراب في كل ، ولعدم وجود قرينة دالة ، وإن كان النهاية يرون أنَّ الضارب هو عيسى ، لأنَّ الفاعل اسبق في الترتيب ممن وقع عليه الفعل وهو ما اصطلاح على تسمية به (علة الأولى) ولرفع هذا الاحتمال وأنت ت يريد أن الضارب هو الأول قوله : إنما ضرب موسى عيسى ، لأنَّ الاختصاص مع (إنما) يقع في المؤخر منها وبالعكس إن قصدت إلى الثاني (13) ذلك انه " ... لما كان لفظ (إنْ) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ، ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة لا النافية فتناسب أن يتضمن معنى القصر ، ذلك ان القصر إن هو إلا تأكيد على تأكيد (14) أي : هو توكيده مشدد ، ذلك ما ذهب إلى مهدي المخزومي الذي رأى أن تغيير دالة توكيده الأداة إنما ناتج عن الملازمة بين جزأيها (15) من كونه توكيدها عاماً إلى كونه توكيدها حاصراً (16) .

(وإنما) كما قال عبد القاهر الجرجاني : " أنها تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره ، فإذا قلت : إنما جاءني زيد ، غقل منه أنك أردت أن تنفي أن يكون الجاني غيره ، فمعنى الكلام معها شبيه بالمعنى في قولك : جاءني زيد لا عمرو ، إلا أنَّ بها مزية وهي أنَّك تعقل معها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة وفي حال واحدة " (17) .

(الباء)

والمحصود بها الباء الزائدة : لتأكيد النفي ، فقد يتحمل الكلام بدونها أكثر من دالة ، وإن الباء قد تزيل هذا الاحتمال ، وذلك نحو قولك : " ما أقول الذي حضر مقصراً " فهذا يتحمل أن خبر (ما) الذي ، وتكون (مقصراً) حالاً ، ويتحمل أن تكون (مقصراً) هي الخبر ، و (الذي) صفتة .

فإن قلت : " ما أخوك بالذي حضر مقصراً " تعين أن يكون (الذي) هو الخبر ، وإن قلت : " ما أخوك الذي حضر بمقصراً " تعين أن يكون (مقصراً) هو الخبر (18)

وكذلك الباء الزائدة للتعجب نحو : " غزر علم محمد " فهذا يحتمل الأخبار ، ويحتمل التعجب ، فإن قلت : " غزر بعلم محمد " تعين الكلام للتعجب .

وكذلك الباء التي بمعنى الإلصاق ، فإذا قلت : " أمسكت زيداً " يحتمل أن يكون الإمساك حقيقة ، ويحتمل أن يكون مجازيا ، فإن أردت المعنى الأول فقل : أمسكت بزيد ، لأن إدخال الباء يفيد أنك قبضت على شيء منه ، قال ابن هشام : " إن كلاماً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقياً إذا كان مقصرياً إلى نفس المجرور ك " أمسكت بزيد " و " صعدت على السطح " فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز (19) .

(السين وسوف)

في مثل أن تقول : " يجزيك الله خيراً " و " يرحمك الله " فإن العبارتين تحتملان الخبر والدعا ، فإن قلت : " سيجزيك الله خيراً " و " سيرحمك الله " كنت مخبراً ولست داعياً .

(ضمير الفصل)

كأن تقول : " هذا الرجل الذي عاتبني فيه " فهذا يحتمل أن يكون (الرجل) خيراً و (الذي) صفتة ، ويحتمل أن يكون (الذي) هو الخبر ، فإن جئت بضمير الفصل تعين الخبر ، تقول : " هذا هو الرجل الذي عاتبني فيه " .

كان (الرجل) هو الخبر ، وإن قلت : " هذا الرجل هو الذي عاتبني فيه " كان (الذي) هو الخبر (20) .

(الفاء)

في مثل أن تقول : " الذي في الدار له درهم " ، فيحتمل أن يكون الدرهم ملكه على الإطلاق ، كقولك : زيد له درهم ف (الذي) مبتدأ ، و (في الدار) جار ومحرر متعلقان بمحذوف تقديره استقر أو ما في معناه ، و (درهم) خبر (الذي) والعائد من الجملة إلى المبتدأ هو الهاء في (له) ويحتمل أن سبب وجوده في الدار سبباً لاستحقاق الدرهم ، فإن أردت المعنى الثاني تنصيضاً تعين ارتباط الخبر بالفاء لتتضمن المبتدأ معنى الشرط فتقول : " الذي في الدار فله درهم " (21) وفائدة دخول هذه الفاء في الخبر أنها تؤذن أن ما بعدها مستحق بالفعل المتقدم أو بالطرف المتعلق بالفعل المقدر ، وإذا لم تدخل الفاء لم يتغير ذلك ، فالمبتدأ إنما يشتمل على معنى الشرط بأمررين وهما العموم والإبهام ، لأن الموصول إذا لم يكن للعموم وكان لشيء معهود امتنع دخول الفاء في خبره فلو قلت : الذي بعثه من عبيدي فله درهم ، لم يجز ، وكذا إذا لم تشتمل النكرة الموصوفة على العموم لم يجز دخول الفاء في خبرها : فلو قلت : رجل طريف فله درهم لم يجز لفوات العموم .

(قد)

قد يشترك التعبير بين الخبر والإنشاء في نحو ، قوله : " جزاك الله خيراً " فهذا يحتمل الدعاء ، ويحتمل الأخبار بأن الله جزاه خيراً على فعل فعله ، كما تقول : " لقد فعلت خيراً فجزاك الله خيراً " فإذا أدخلت (قد) على الجملة قلت " قد جزاك الله خيراً " كنت مخبراً لا داعياً ، ونحو قوله : " رحمة الله " و " عفاف الله " فهذا القول أيضاً يحتمل الدعاء والخبر ، فإذا أدخلت عليه (قد) وقلت : " قد رحمة الله " و " قد عفاف الله " كنت ايضاً مخبراً لا داعياً.

ذلك لأن الحرافية مع الماضي أثبته الأثرون ، قال الخليل : " قد فعل " لقوم يتوقعون الفعل ، وينتظرون الخبر ، ومنه قد قامت الصلاة (22) .

(اللام)

والمقصود بها لام الابتداء ، وهي تزيل الاشتراك بين ضميري الفصل والتوكيد ، في نحو قوله : " إنا نحن المخلصون " فيحتمل أن يكون الضمير فصلاً ، ويحتمل أن يكون توكيداً ، فإن قلت : " إنا نحن المخلصون " تعين أن يكون الضمير للتوكيد ، كدخول اللام على الضمير في قوله تعالى : { وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّادِقُونَ } (الصافات / 165) قوله عز وجل : { إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ } (هود / 87) ولو لا اللام لاشترك الفصل والتوكيد ، لأن اللام لا تدخل إلا على التوكيد (23)

(لا)

وهي ترفع الاحتمال في قسم من التعبيرات ، وذلك نحو قوله : (ما جاءني محمد وخالد) فهذا يحتمل أنه لم يأتك أي واحد منهمما ، ويحتمل أن الآتي أحدهما ، فإن قلت : " ما جاءني محمد ولا خالد " فقد نفيت المجيء منهما على سبيل الانفراد والاجتماع ، أي لم يأتك واحد منها على الانفراد ولا مع صاحبه . (24) قال ابن هشام : ألا ترى أنه إذا قيل : ما جاءني زيد وعمرو ، احتمل أن المراد نفي مجيء كل منها على كل حال ، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء ، فإذا جيء بـ " لا " صار الكلام نهياً في المعنى الأول " (25) وقال السمين الحلبي : " لو قلت لا اضرب زيداً وعمراً " احتمل نفي الضرب عن المجموع ، واحتمنل نفيه عن كل واحد بانفراده ، فإذا قلت : " ولا عمراً " تعين هذا الثاني " (26) في نفي الضرب عنه ، ذلك لأن حكم الواو إذا اقترنـتـ بـ " لا " وسبقتـ بنـفيـ ولم تـقصدـ المعـيـةـ ، نحوـ : ما قـامـ زـيدـ وـلاـ عمـروـ ، أـفادـتـ أـنـ الفـعلـ منـفيـ عـنـهـماـ فيـ حـالـتـيـ الـاجـتمـاعـ وـالـافـتـرـاقـ (27) قال أبو البقاء : " إذا عطفتـ بالـواـوـ زـدتـ معـهاـ " لاـ " أـفـدـتـ المـنـعـ مـنـ الـجـمـيعـ . (28)

(مع)

وهي ترفع الاشتراك في وقت الفعل ، لأن تقول : " جاء الرجالـ جـمـيـعاـ " قال ابن هشام : " إذا قلت : جاءـ جـمـيـعاـ ، احـتـمـلـ أـنـ فـعـلـهـماـ فـيـ وـقـتـ وـاحـدـ ، أوـ فـيـ وـقـتـيـنـ ، وـإـذـاـ قـلـتـ جـاءـ مـعـاـ فـالـوقـتـ وـاحـدـ " وـكـذـلـكـ إـذـاـ قـلـتـ جـاءـ زـيدـ وـعـمـروـ اـحـتـمـلـ ثـلـاثـةـ

معاني ، فيحتمل أنهما جاءا في وقت واحد ، ويحتمل أن أحدهما سابق للأخر ، أو لاحقه ، ذلك لأن مع **الإِلَوَادِ الْجَمْع** (29) فتعطف الشيء على صاحبه نحو قوله تعالى : { فَأَنْجَبْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ } (العنكبوت / 15) وعلى سابقه ، نحو قوله تعالى : { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ } (الحديد / 26) . وعلى لاحقه ، نحو قوله تعالى : { أَوْحَيْ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ } (الزمر / 65 - والشورى / 3) فإن أردت أن تنص على المعنى الأول فقل : جاء زيد مع عمر و قال ابن مالك : " وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير والعكس قليل . (30)

(من)

وهي ترفع الاشتراك بين الحال والتمييز فيما احتمل ذلك ، نحو قوله : " كفى به شاعرا " و " وما أحسنه كاتبا " فإن كلا من " شاعرا " و " كاتبا " تحتمل الحال والتمييز فان جئت بـ " من " فقلت : كفى به من شاعر . وما أحسنه من كاتب ، أزالت الاشتراك بينهما وتعين التمييز . وتزيل الاشتراك في إرادة الوحدة وإرادة الجنس ، في نحو : " قوله : " ما حضر اليوم رجل " و " ما رجل حاضر " فهذا يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ، فإذا جئت بـ " من " وقلت : " ما حضر اليوم من رجل " و " ما من رجل حاضر " أزالت الاشتراك بينهما وتصفت على إرادة نفي الجنس (31) وهي أيضا تفيد تحديد أحد المتضاريفين إذا قلت : " أخذت ثلاث ملاعق سكر " فيحمل أن المأ孝د هو السكر ويحمل أن تكون الملاعق هي التي وقع عليها الأخذ ، فإذا أردت أن تنص على الأول فقل : " أخذت ثلاث ملاعق من السكر ، أو أخذت من السكر ثلاث ملاعق "

(الحدف)

قد يكون الحدف هو الذي يرفع الاحتمال كأن تقول : " ما جاءني أخوك راكباً " فهذا يحتمل أنّ أخاك لم يأتيك راكباً ولا غير راكب ، كما في قوله تعالى : { لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَّا حَافَّا } (البقرة / 273) أي : لا يسألونهم ملحفين ولا غير ملحفين ، ويحتمل أنه جاء غير راكب ، فإن أردت المعنى الأول حذفت القيد فقلت : ما جاء أخوك (32)

(الحمل على الحدف)

كأن تقول : (مررت برجل قائم) فيحتمل أن يكون (القائم) هو الرجل ، ويحتمل غيره ، فإذا أردت أن تنص على أن القائم هو غيره ، قلت : مررت برجل قائم أبوه أو أخوه هاو أو غيره ... ، ذلك لأنه لما كان أصله كذلك حذف المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفع لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (قائم) فجرى وصفاً للرجل ، وإن كان (القائم) للأب لا للرجل . وعلى هذا اجري ابن جني (33) : مسالة : هذا حجر ضب خرب ، إذ كان الأصل عنده : هذا حجر ضب جرب حجزه . ومثل لحذف المضاف الذي قد شاع واطرد بقول ليid :

أو مذهب جدد على الواحة الناطق المبرز المختوم

أي : المبرز به ثم حذف حرف الجر فارتفاع الضمير فاستتر في اسم المفعول ،
ويقول الآخر : " إلى غير موثوق من الأرض تذهب " أي : موثوق به

(إعادة الظاهر مكان المضمر)

من ذلك : لو قيل : (زيد ضربته وهو أهنته) لجاز أن يتوهם الضمير لغير زيد ، وجاز أن يكون له ، فإن أردت أن ترفع الاحتمال ، وتنص على أنَّ الضمير لغيره ، لجأت إلى الإظهار لتزيل التوهم ، فتقول : زيد ضربته وزيداً أهنته وهذا بخلاف الإظهار في قول الشاعر (34)

لا أرى الموت يسبق الموت شيء *** نخص الموت ذا الغني والفقير

لأنه لو قال : لا أرى الموت يسبقه شيء فالضمير للموت سواء أظهر أو ضمر له ، لأن (الموت) اسم جنس فإذا أعيد لم يتوهם أنه اسم بشيء آخر ، كما يتوهם في (زيد) ونحوه من الأسماء المشتركة ، ولذلك كان اظهار (زيد) أحسن لأنه بذلك لا يشكل .

الهوامش :

- 1- مغني اللبيب عن كتب الأعاريб ابن هشام ابو محمد جمال الدين الأنباري ، ت مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - دار الفكر بيروت 1979 (2 : 527) .
- 2- الجملة الوظيفية في القرآن الكريم ، د. راجح أبو معزة ، عالم الكتب الحديث ، ط أولى 2009 م ، ص 209 .
- 3- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب - مجدي وهبة وكامل المهندس ، مكتبة لبنان 1984 ص 374 (المعنى) .
- C.K.Ogden and I.A Richards (1929) . The meaning of meaning . 8th . Ed . -4 . New York . Harcourt , Brece and World .Ice
- 5- دلائل الإعجاز - عبد القاه الجرجاني - نشر السيد محمد رشيد رضا ط السادسة 1380 هـ- 1960 م مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ص 175 .
- 6- الجملة العربية والمعنى - د. فاضل صالح السامرائي - دار الفكر ط الثانية 1430 هـ - 2009 م ص 231 .
- 7- دلائل الإعجاز (م سابق) في مواضع متفرقة منه ص صص 215 - 220 - 225 مثلاً
- 8- الكتاب - سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بين قنبر - ت عبد السلام هارون ، (2 : 360)
- 9- دراسات لأسلوب القرآن الكريم - د. محمد عبد الخالق عصيمة . ط السعادة . مصر . الطبعة الأولى 1973 م (4 / 59) .
- 10 دلائل الإعجاز - (م سابق) ط السادسة 1960 ص 227 .
- 11- الجملة العربية والمعنى (م سابق) ط 231 .
- 12- ديوان العجاج - جمع وليم بن الورد ط -لبيك 1903 ص 188 .
- 13- دلائل الإعجاز (م سابق) ص 223 .
- 14- مفتاح العلوم -السكاكبي ص 126 .

- 15- يقصد بجزأيها : (إن وما) .
- 16- في النحو العربي نقد وتجيئه - مهدي المخزومي- ط دار الرائد العربي ، بيروت 1986 ص ص 238 ، 239 .
- 17- دلائل الإعجاز (م سابق) ص 219 .
- 18- الجملة العربية والمعنى (م سابق) ص 232 .
- 19- معنى اللبيلب (م سابق) . (1 : 122) .
- 20- الجملة العربية والمعنى (م سابق) ص 234 .
- 21- الكناش في النحو والصرف - عماد الدين أبي الفداء ، اسماعيل بن الأفضل ، علي الأيوبي صاحب حماه . ت الدكتور رياض بن حسن الخوّام ط أولى ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر 1420 هـ - 2000 م ص ... 148 - 149 بتصرف .
- 22- الجامع الصغير في علم النحو - أبو عبد الله محمد بن شرف الزبيري ت محمد هلال ط كلية الدعوة الإسلامية طرابلس ليبيا 1986 ، ص 148 .
- 23- ينظر المعني م سابق (2 : 497) .
- 24- المقتصب - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد - ت ، محمد بن عبد الخالق عصيمة القاهرة 1386 (2 : 134) .
- 25- المعني م سابق (1 : 261)
- 26- الدر المصون - السمين الحلبي - ط د- الكتب العلمية بيروت (2 : 393) .
- 27- الجامع الصغير في علم النحو ، م سابق ، ص 202 .
- 28- اللباب بن علل البناء والاعراب - ابو البقاء العكيري ت غازي مختار طليمات- ط أولى - 1995 م دار الفكر - بيروت - لبنان (1 : 426) .
- 29- مغني الليب (م سابق) ت محمد محي الدين عبد الحميد ط دار الطلائع (2 : 17,18)
- 30- تسهيل القواعد وتمكيل المقاصد - ابن مالك . ت محمد كامل برگات ، ط دار الكتاب العربي 1969 ص 154 .

- . 31- مغني اللبيب م سابق ت محمد محي الدين عبد الحميد (1 : 330) .
- . 32- الجملة العربية والمعنى - م سابق ص 235 .
- . 33- الخصائص - لابن جني ت محمد علي النجار (1 : 192) .
- . 34- تحصيل بين عيون الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب - الاعلم الشنتمري- ابو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى - ت الزهير عبد المحسن 1415 هـ ، م الشاهد رقم (43) 1994 .